



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العراق ومسار البيئة الأمنية «دراسة في المكونات والتحديات»

علي زياد العلي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق ومسار البيئة الأمنية «دراسة في المكونات والتحديات»

علي زياد العلي*

تضم البيئة الاستراتيجية للعراق - كنظيرتها في الدول الأخرى - تركيبات ومكونات تساعد في تشكيل الملامح العامة لصيرورة البيئة الأمنية داخل العراق، وتعرف البيئة الاستراتيجية على أنها مجموعة من الكيانات، والتركيبات، والركائز ذات الملامح ثابتة ومتغيرة في الوقت نفسه، التي تشكل تأثيراً وتبلوراً لملامح بنية البيئة الأمنية، انطلاقاً من تأثير العناصر الاستراتيجية التي تضم (الجغرافية، والاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والسكان)، وهذه العناصر تساعد بنحو كبير في بلورة ملامح البيئة الأمنية داخل العراق بالاشتراك مع العناصر والتحديات الأمنية التي تعصف بالمشهد الأمني ولاسيما في الآونة الأخيرة والتي تتمحور حول (انتشار السلاح، والإرهاب، والمخدرات، والفساد، والجريمة)؛ لذا نجد التركيبة البنوية للبيئة الأمنية في العراق ذات عناصر متعدد ومعقدة، بحيث أثرت بنحو كبير على المشهد الأمني (المضطرب) الذي غالباً ما يتصف بالغموض والتقلب من حين إلى آخر؛ ومن هنا تبلج لنا أهمية دراسة واقع البيئة الأمنية، انطلاقاً من الوقف على أهم العناصر التي تساعد في تكوينها، مع ضرورة التطرق إلى ماهية التحديات التي تعاني منها، وصولاً إلى توصيف الحلول التي قد تحُدُّ من تأثير هذه التحديات على بنوية الأمن والاستقرار داخل العراق.

مكونات البيئة الأمنية العراقية

تعدّ البيئة الأمنية العراقية شبكة من العوامل داخل معادلة (الانضباط الأمني) التي تشمل، العناصر الآتية: (الجغرافية، والسكان، والاقتصاد، والسياسة، والعناصر الاجتماعية)، إذ تدخل في ما بينها شبكة من التفاعلات المعقدة بحيث يسود عامل الغموض والتعقيد على فضاء واسع من محرجات هذه التفاعلات؛ وبالتالي فإن مكونات البيئة الأمنية للعراق لها من التعقيد ما لا يمكن حصره على الرغم من أنها تتمظهر بملامح السهولة والوضوح لدى بعض المحللين الأمنيين ولاسيما حين تكون عناصر هذه البيئة مشاركة بنحو كبير في التأثير على المشهد الأمني الاستراتيجي داخل العراق. ومن أجل الوقوف على أهم مكونات هذه البيئة لا بد من اتباع نهج (التفكيك والتركيب)

* باحث متخصص في الشؤون الدولية والاستراتيجية.

لأركانها وعناصرها؛ لأجل حلحلة المعضلة الأمنية، وإعطاء وصف ناجع لمواطن الخلل والإرباك الذي تعاني منه بعض مفاصل المؤسسات الأمنية، ويمكن التطرق إلى مكونات البيئة الأمنية للعراق بالآتي:

أولاً: العامل الجغرافي

تمثل الجغرافية الركن الأساس والاستراتيجي في أي بيئة أمنية كانت، إذ تساعد في تشكيل الملامح التكوينية لدائرة التفاعلات الأمنية داخل الدولة عبر تأثيره على المشهد الأمني، فالملامح الجغرافية للدولة لها تأثير كبير على ساحة الانضباط الأمني، ولاسيما في زاوية بيئة التهديدات فهي تؤثر على الدفاع العسكري الاستراتيجي، وعلى طبيعة مركبات التهديدات الإرهابية، وصولاً إلى تأثيرها على تجارة المخدرات والجريمة الجنائية، وإن العامل الجغرافي للعراق يتمثل في عدة أبعاد: يتجلى البعد الأول بالحدود الإقليمية، إذ تجاور العراق ست دول هي: (إيران، والسعودية، والكويت، والأردن، وسوريا، وتركيا)⁽¹⁾، وهذه المساحة الجغرافية تشكل تحدياً كبيراً للبيئة الأمنية داخل العراق ولاسيما في ما يخصّ تسرب (العناصر الإرهابية، والمخدرات، والسلاح)؛ الأمر الذي يتطلب تكثيف نظام الدعم والمراقبة الاستراتيجي بشقيه (الجوي والأرضي) للحدود.

من الناحية الداخلية يؤثر العامل الجغرافي في ملامح المعادلة الأمنية داخل العراق ولاسيما في المنطقة الشمالية والغربية، فالمناخ الجاف والطبيعة الصحراوية الشاسعة تشكل تحديات معقدة بوجه الأجهزة الأمنية، وعلى الرغم من الجهود الاستثنائية للاستخبارات والجيش ما تزال هذه المنطقة الجغرافية تعاني بعض الخروقات الأمنية الناجمة عن وجود بعض خلايا داعش التي تبقى تشكل تهديداً صارخاً لمنظومات الأمن والاستقرار لمحافظة (نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وكركوك)، كذلك الحال مع سلاسل الجبال (محمور، ومكحول، والعطشانة) التي تشكل هي الأخرى تهديداً أمنياً نتيجة بعض التحركات المشبوهة فيها.

ثانياً: العامل الاقتصادي

يمثل الاقتصاد عنصراً استراتيجياً استثنائياً في تركيبة أي منظومة أمنية؛ لأنه يؤثر ويتأثر في معادلة الانضباط الأمني التي تحكم مسار أي بيئة أمنية لأي دولة كانت، فالاقتصاد يؤثر في البيئة الاستراتيجية وجاهزية الأجهزة الأمنية المنتشرة فيها، وهو يحكم سير العقيدة الأمنية انطلاقاً من طبيعة الإمكانيات المالية التي تمتلكها الدولة، وإن العوامل الاقتصادية لها تأثير كبير على اندفاع

العناصر غير المنضبطة نحو الانجراف والتأثير السلبي في البيئة التي يعيشون بها؛ لذا يمثل الاقتصاد ركناً أساسياً في بنية أي بيئة استراتيجية كانت، فهو العامل المحفز للصراع والانسجام داخل المجتمعات؛ ومن هنا نجد أن العامل الاقتصادي للعراق له أهمية كبرى في رسم ملامح تقلبات المشهد الأمني، فهو يتداخل مع العناصر المحفزة للصراع والانجراف الأيديولوجي لبعض الأفراد والجماعات⁽²⁾.

يعاني الاقتصاد العراقي من ضائقة مالية كبيرة؛ بسبب اعتماده الكلي على أسعار النفط التي باتت مضطربة بالأفول والصعود؛ الأمر الذي أصاب الوضع الاقتصادي بإحالة عدم استقرار والتقلب المستمر؛ وبالتالي فإن الجهد الأمني لأجهزة الأمن الداخلي والجيش، والاستخبارات تتطلب مخصصات مالية ضخمة بحيث تتناسب مع حجم الجهد العسكري والاستخباراتي، إذ إن مخصصات الأمن والدفاع تصل مقدرها (21 %) من مجمل الميزانية العراقية، لكنها غير كافية لرفع مستوى الجاهزية الوقائية للأجهزة المعنية بالأمن والدفاع الاستراتيجي داخل العراق، فلا بد من رفع مستوى النفقات العسكرية الخاصة بالكفاءة الأمنية لمعظم الأجهزة الأمنية، ولاسيما جانب الاستخبارات بشقيه (الشخصي، والسيبراني) مع ضرورة التركيز على رفع مستوى التجهيز الاستراتيجي للجيش من خلال رفع مستوى التسليح للقوى الجوية (الدفاع، والهجوم) مع القوة البرية، وكذلك الحال عند التعامل مع مخاطر انتشار السلاح والمخدرات والجرائم الاعتيادية، فلا بد من رفع كفاءة أفراد وزارة الداخلية بتكثيف التعاون الأمني مع شركات التدريب والاستشارة الرائدة في هذا المجال؛ لوضع حلول حقيقية تعالج هذه الإشكالات؛ وأخيراً يمكن القول إن العامل الاقتصادي له أهمية كبرى في بنية البيئة الأمنية للعراق انطلاقاً من تأثير وأثره في العوامل التي تشكل تأثيراً استراتيجياً على عامل (الاستقرارية والتزعزع الأمني)، فالوضع الاقتصادي المتردي في العراق بدأ يولد نفوراً لدى فئة كبيرة من الشباب؛ بسبب النقص الحاد في فرص العمل؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب والجريمة، فضلاً عن زيادة تعاطي المخدرات، وانتشار السلاح. وإن حجم الميزانية المخصصة لقطاع التعلم والبحث العالمي متواضع وبات عاملاً كبيراً في ارتفاع نسبة الأمية والتخلف العلمي؛ فهذه العوامل مجتمعة شكلت إرباكاً حقيقياً للمشهد الأمني داخل العراق⁽³⁾.

ثالثاً: العامل السياسي

يمثل العامل السياسي أحد أهم الأركان البيئة الأمنية، إذ تشكل التفاعلات السياسية داخل الدولة انعكاساً كبيراً على المشهد الأمني؛ لأنها العنصر المناط به إدارة مفاصل الدولة؛ وبالتالي تؤثر العملية السياسية وتشعباتها على بنوية البيئة الأمنية إيجاباً وسلباً حسب توجهات القاطنين في

المناصب العليا للدولة، وطبيعة معتقداتهم، وأيدلوجياتهم، وشكل النظام السياسي السائد، فضلاً عن طريقة تعاطيهم مع أركان إدارة الدولة، فهناك ساسة يدفعون بلدانهم إلى الهاوية الأمنية، وهناك من يضعون أساس السلم والاستقرار الداخلي على سلم اهتماماتهم⁽⁴⁾.

ومن هنا يأتي تأثير البيئة الأمنية العراقية من العملية السياسية الجارية انطلاقاً من عناصرها التي تتمحور حول التفاعلات السياسية، وطبيعة عمل الأحزاب والتيارات، وصولاً إلى شكل النظام السياسي وآليات الانتخابات، فكل هذه العناصر تساعد على بلورة السلم والاستقرار في الداخل، فالعملية السياسية في العراق تعاني من بعض الأمور ولاسيما ما له علاقة بآليات إدارة الدولة، وتحويل الأحزاب، ونظام الانتخابات، وغيرها من الإشكالات التي تتطلب حلولاً جذرية⁽⁵⁾.

رابعاً: العامل الاجتماعي

إن العامل الاجتماعي عنصر أساس في تركيبة البنية الأمنية للدولة، فهو يتضمن نسقية التفاعلات بين مكونات الدولة التي تشمل الفئات الثقافية، والديانات، والقوميات المتعددة، فالمجتمعات المتنوعة داخل الدولة لها تأثير على البنية الأمنية، ولاسيما إذا كان الانسجام يعاني من بعض الإشكالات⁽⁶⁾، فالعراق اليوم عبارة عن مجتمع متعدد الثقافات والتكوينات الاجتماعية فيه عرب وكرد وتركمان وسريان وأيزيديين، وتشكل هذه الاختلافات عاملاً مفصلياً يؤثر على معادلة الأمن والانضباط الداخلي، فالأحداث الطائفية التي عصفت بالعراق في العقد السابق ضربت منظومة التعايش السلمي، وعبثت بالنسيج الاجتماعي الوطني، وأثرت على البيئة الأمنية من خلال أحداث الاقتتال الداخلي الذي أدى إلى ظهور جماعات فئوية متطرفة استغلت الانقسام المجتمعي في العراق لتسويق شعاراتها لدى شرائح معينة من المجتمع؛ وبالتالي كانت طريقة التعامل مع العامل الاجتماعي سبباً رئيساً لظهور (تنظيم داعش) الذي سبب انتكاسة أمنية أثرت في منظومة الأمن والاستقرار الاستراتيجي للعراق.

خامساً: العامل السكاني

يمثل هذا الركن أحد أهم فروع الدراسات الديموغرافية، الذي يتمحور عن دراسة خصائص السكان المتمثلة في الحجم، والتوزيع، والكثافة، والتركيب، والأعراق، ومكونات النمو (الإنجاب والوفيات والهجرة)، ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل⁽⁷⁾، وفي ما يخص البنية السكانية للعراق التي يقدر عددها بحوالي 37 مليون نسمة،

هذه البنية السكانية الكبيرة تعاني من عدة إشكاليات تتمحور حول تفشي ظاهرة الإرهاب، وارتفاع مستوى الجريمة، وانتشار السلاح، وارتفاع مستوى تعاطي المخدرات، كل هذه الأمور هي نتيجة لتراكمات لجملة من المشكلات التي في مقدمتها تداعيات الحروب وما نجم عنها، فضلاً عن تدني مستوى التعلم وتفشي الأمية.

إن زيادة عدد السكان دون أن يصاحبها زيادة في معدلات الدخل والخدمات الاجتماعية والتعليمية تنعكس سلباً على المشهد الأمني في الداخل، ففي كل عام يزداد تعداد العراق نحو مليون نسمة، وهذا يتطلب زيادة في فرص العمل والخدمات وتوسيع البنية التحتية؛ فالأمر يمهّد لتداعيات خطيرة تشوب منظومة الأمن والاستقرار الاستراتيجي في الداخل العراقي.

تحديات البنية الامنية العراقية

واجهت البيئة الأمنية في العراق العديد من التحديات، إذ وصلت إلى مرحلة تهديد بنية الدولة الاستراتيجية التي تمثلت بظهور التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على مناطق شاسعة من العراق، الأمر الذي مثل تهديداً صارخاً لمنظومة الأمن والاستقرار الاستراتيجي، وعلى الرغم من أن العراق استطاع القضاء على (تنظيم داعش)، فما تزال البنية الأمنية في العراق تعاني من بعض التحديات التي تراوحت ما بين الهجمات المتذبذبة لبعض العناصر الإرهابية المتمثلة بهجمات (تنظيم داعش) بين الحين والآخر، في بعض المحافظات الشمالية الغربية، فضلاً عن تحديات أمنية أخرى مثل انتشار السلاح بين القبائل الذي بات هو الآخر يمثل تحدياً لمنظومة السلم والاستقرار الأهلي ولاسيما في بعض المناطق الجنوبية من العراق التي باتت تهدد سلطة القانون، وإن ظاهرة انتشار المخدرات وارتفاع نسبة المتعاطين لها مثلنا عاملاً يقوض الاستقرار الأمني نتيجة الارتفاع الملحوظ نسبة الجريمة داخل المجتمع؛ لذا ومن أجل التغلغل في الموضوع أكثر فلا بد لنا من التطرق إلى أهم التحديات التي توجه البنية الأمنية داخل العراق، وهي:

أولاً: الإرهاب

لا يخفى على الجميع أن ظاهرة الإرهاب أصبحت تشكل تهديداً داخلياً وخارجياً، إذ مسّت تأثيراتها معظم أقاليم العالم البعيدة من منطقة الشرق الأوسط والقرية منها على حد سواء، إذ اتخذت ظاهرة الإرهاب من فكرة العولمة منطلقاً لتسويق نفسها، عبر تبويب وسائل الحدّثة والاتصال الرقمي وتجنيد أماكنها من أجل تمديد وجودها إلى أبعد ما يمكن الوصول إليها⁽⁸⁾، إذ

يعاني العراق من ظاهرة الاعتداءات الإرهابية وعلى الرغم من القضاء على (تنظيم داعش) عسكرياً، إلا أن هناك خلايا إرهابية ما تزال ناشطة حتى الآن، فهناك بعض الجيوب التي ما زلت ينشط فيها بعض الخلايا (المحجمة) من عناصر (تنظيم داعش) التي تتخذ من الأطراف النائية في محافظة صلاح الدين ومحافظة كركوك ونيوى مساحات عملياتية، وتتخذ من الهجمات الفردية منطلقاً لها، وعلى الرغم من أن هذه العمليات لا تشكل تهديداً استراتيجياً بقدر الذي كانت تشكله في الأعوام التي سبقت عام 2018، لكن التفاوضي عنها وعدم معالجتها قد يشكلان في المستقبل القريب تهديداً استراتيجياً لمنظومة الأمن الوطني في شمال شرق العراق، الأمر الذي يتطلب معالجة هذه المعضلة عبر تكثيف الجهد الاستخباراتي إلى أقصى حد كونه الأداة الفعالة لمعالجة عناصر هذا التنظيم.

ثانياً: انتشار السلاح

إن ظاهرة انتشار السلاح في المجتمع العراقي ليست جديدة، إذ تعود إلى عدة عقود سابقة، لكن تداعيات هذه الإشكالية ظهرت وتفاقت بعد دخول (تنظيم داعش) إلى بعض المحافظات العراقية عام 2014، التي أدت إلى ضعف سيطرة الحكومة المركزية وتقهقر سيادة القانون؛ الأمر الذي سبب صعود سطوة القبائل حتى وصل الأمر إلى استخدام العنف المسلح في ما بينها، وهو ما شكل تهديداً لسلطة القانون وتهديداً لسيطرة الحكومة العراقية على بعض نزاعات العشائر؛ لذا يشكل السلاح المنتشر في العراق إحدى أهم الإشكالات التي تسببت في تهديد منظومة الأمن والاستقرار الاستراتيجي للعراق⁽⁹⁾؛ ومن هنا لا بد على القائمين على إدارة المنظومة الأمنية للدولة أن يتخذوا جميع الإجراءات من أجل حصر السلاح بيد الدولة وردع المخالفين بحزم، وعدم التلكؤ في هذه المسألة الحساسة؛ لأن أي تقصير في هذا الملف يؤدي إلى زعزعة ثقة المواطن بالدولة وأجهزتها الأمنية؛ الأمر الذي قد يقوي المظاهر العشائرية في حلحلة مشكلة الشخصية والمجتمعية.

ثالثاً: المخدرات

باتت مشكلة المخدرات في العراق من المشكلات الاستراتيجية التي يعاني المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة، إذ مثلت تحدياً كبيراً للمنظومة الأمنية المختصة بمكافحتها، وإن الآثار السلبية لآفة انتشار المخدرات في العراق متعددة وخطيرة⁽¹⁰⁾، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى مشكلة التفكك الاجتماعي والأسري، وصولاً إلى التأثير المالي الذي تمثل بضياح الملايين من العملة الصعبة؛ لذا فإن تحدي مكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها في المجتمع العراقي يستدعي حلولاً سريعة وفعالة، أولها

يكمن في إحكام السيطرة الاستراتيجية على مداخل العراق الحدودية وفي مقدمتها الحدود البرية، فمسألة حماية الحدود البرية هي إشكالية كبرى لاتساع الحدود مع ست دول، وهذا ما يستدعي وضع استراتيجيات ناجعة تكمن في تقسيم العمل الاستخباراتي على عدة قطاعات من أجل تحديد بؤر الاتجار، ومكامن التوريد، ومن ثم مكافحتها بأسلوب احترافي.

رابعاً: الفساد المالي والاداري

تمثل ظاهرة الفساد حالة من التفكك والانحيار القيمي والأخلاقي تضرب المنظومتين الاجتماعية والاقتصادية على اختلاف تكوينيهما، فتداعيات هذه الآفة ليست اقتصادية فقط، فلو حللنا تداعياتها لوجدنا أن لها انعكاسات خطيرة وكبيرة على المنظومة الأمنية داخل الدولة، ولاسيما أن هذه المنظومة لها حساسية التأثير من أي مخرجات سلبية ناجمة عن عملية الفساد المالي والإداري داخل الحكومة، بحيث ينعكس تأثيرها على المشهد الأمني داخل الدولة، ابتداءً من أمن الأفراد وانتهاءً بأمن الحدود، فالعراق اليوم يعاني من أزمة فساد تجتاح جميع مفاصل الدولة حتى وصل الحال إلى بعض مفاصل المؤسسات الأمنية، ولاسيما في مؤسستي الداخلية والدفاع⁽¹¹⁾، وكان لهذه الإشكالية تداعيات كبرى بحيث تجلت بأحداث انهيار المؤسسات الأمنية في ثلاث محافظات خلال بضعة أيام نتيجة دخول (تنظيم داعش) عام 2014، ونتيجة لهذه الإشكاليات اتخذت الحكومة العراقية بعض الإجراءات من أجل مكافحة الفساد والحد منه، فهذه الإجراءات كان لها انعكاسات إيجابية، بحيث قللت نسبة الفساد في المؤسسات الأمنية، وعلى الرغم من ذلك ما يزال هناك بعض المفاصل من مؤسستي الداخلية والدفاع تعاني من شبهات فساد، لتشكل بدورها تحدياً أمنياً قد لا تقل خطورته عن السابق، ومن أجل وضع حد لهذه الشبهات لا بد من تشكيل مؤسسات مستقلة جديدة يقع على عاتقها متابعة عمل المؤسسات الأمنية مالياً وإدارياً، لأجل تركيز جهود مكافحة الفساد في هذه المفاصل الحساسة للدولة العراقية.

خامساً: الجريمة

تشكل الجريمة الجنائية إحدى أهم التحديات التي تضرب منظومة الأمن والاستقرار في العراق التي لا يمكن الاستهانة بتداعياتها على جميع المستويات، إذ يشهد العراق بين الحين والآخر ارتفاعاً في نسبة الجرائم الجنائية التي تتراوح ما بين جرائم القتل والسرقة وجرائم الخطف والسطو المسلح، وهذه الجرائم تشكل سابقة خطيرة تنعكس بظلالها على منظومة الأمن الاستراتيجي للعراق، ومع

أن جميع الدول العالم تعاني من ظاهرة الجرائم الجنائية حتى في أعلى دول الرفاه الاجتماعي، لكن حالة الجريمة في العراق لها بعد استثنائي، ولاسيما جرائم السطو المسلح والخطف.

لقد اختلفت أسباب هذه الجرائم وتنوعت، وتكمن أولها في ترك التعليم المدرسي في مدة متأخرة، وغياب العدالة الاجتماعية والمتمثلة في النقص الحاد في فرص العمل، الأمر الذي أنتج حالة من اليأس لدى فئة واسعة من شريحة الشباب داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن الانتشار المفرط للسلاح لدى داخل المجتمع العراقي؛ فأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى ومنفردة إلى تشكيل بنوية الجريمة الجنائية داخل العراق؛ لذا يجب على الأجهزة الأمنية والأجهزة الأخرى ذات الصلة بهذا الشأن، أن تعتمد إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرادعة والتثقيفية، من أجل معالجة هذه الإشكالية من أسسها، عبر نشر الوعي، وتثقيف فئة الشباب بمخاطر الجرائم ومحاسبة المقصرين⁽¹²⁾.

وأخيراً يمكن القول مما سبق إن دراسة البيئة الأمنية في العراق لها أهمية استراتيجية خاصة؛ كونها المجال الذي يعاني من هامش واسع من التحديات؛ الأمر الذي ينعكس على بيئة الاستقرار المجتمعي، وبنية التنمية، وتؤثر سلباً على الوقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل العراق، فالبيئة الأمنية داخل العراق هي مجموعة معقدة من المكونات والعناصر التي تنظم الجغرافيا والاقتصاد والسياسية، فضلاً عن عناصر أخرى لها تأثير كبير على المشهد الأمني، من خلال جملة من التحديات تتجلى في شقين أساسيين: يمثل الأول منها الانعكاسات الناجمة عن سوء الإدارة للعناصر التي تساعد في تشكيل مكونات البيئة الأمنية، فعلى سبيل المثال كان للإدارة السلبية للحدود العراقية تداعيات أمنية تجلت في انتشار المخدرات وتفشي ظاهرة الجريمة، والأمر نفسه ينطبق على سوء إدارة الملف الاقتصادي داخل العراق. أما الشق الثاني فيتمثل بحجم التحديات الأمنية التي يعاني منها العراق كوجود بعض الخلايا الإرهابية في بعض المناطق، وانتشار الأسلحة والجريمة والمخدرات، ومن أجل درء هذه المخاطر ورفع مستويات الاستقرار الأمني داخل العراق لا بد لنا من اتخاذ بعض الإجراءات تتجلى في توسع الجهد الاستخباراتي للأجهزة الأمنية؛ لما له من أهمية كبرى في مجال مكافحة ما تبقى من الإرهاب، ووضع تشريعات قانونية رادعة لمنع ظاهرة انتشار السلاح التي تسود داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن تعزيز الجانب الرقابي والقضائي الذي يخصّ قضايا الفساد المالي والإداري لردع تداعياتها على البيئة الأمنية، وإعطاء الأولوية للقانون في حل النزاعات الداخلية بعيداً عن سطوة العشائر التي أثرت سلباً في الأمن الداخلي.

الهوامش:

1. خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، مجلة السياسية والدولية، العدد (26 - 27)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص: 24.
2. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد: الأمن القومي والسياسة العسكرية، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 221.
3. ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي، مجلة السياسية والدولية، العدد (14)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص: 187.
4. صباح النعاس، السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية في العراق، مجلة دراسات السياسية، العدد (22)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص: 22.
5. محمد عبد الزهرة خوان الحسنوي، النظام السياسي في العراق ما بعد 2003، الطبعة - التوجهات - التحديات، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص: 65.
6. عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011، ص: 47.
7. الياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص: 65.
8. حسام العموري، الإرهاب والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط، ط1، دار العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص: 265.
9. نهدت صبري ثاكره بي، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، ط2، دار دجلة، الأردن، 2015، ص: 184.

10. سلام الحامدي، رقعة تجارة المخدرات في الشرق الأوسط، ط2، دار البيت العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2015، ص:51.
11. ماجد محمد حسن وآخرون، الفساد المالي والإداري، التقرير الاستراتيجي العراقي (2012 - 2013)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، 2014، ص:57.
12. حمدي عبدالعزيز، الجريمة والقضاء في الشرق الأوسط «حالات مختارة»، ط1، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، 2017، ص:363.